فاعلية الأنظمة الانتخابية في تعزيز الديمقراطية في العراق
دراسة تحليلية لنظام الدائرة الواحدة ونظام الدوائر المتعددة

د.عامر عبد رسن الموسوي
كلية القانون — الجامعة المستنصرية

الملخص:
يسلّط البحث الضوء على فاعلية الأنظمة الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مع التركيز على نظام الدائرة الواحدة ونظام الدوائر المتعددة. ويحلل كيف أسهم نظام الدائرة الواحدة في تعزيز نفوذ الأحزاب الكبيرة على حساب المستقلين والأحزاب الصغيرة، مما أدى إلى تحديات في التمثيل العادل وتضييق التنوع السياسي. في المقابل، ساعد نظام الدوائر المتعددة في تعزيز التمثيل المحلي، لكنه أثار مخاوف بشأن زيادة النفوذ القبلي والطائفي. وعلى الرغم من محاولات الإصلاح الجارية، مثل إدخال التقنيات الانتخابية الحديثة، لا تزال الانتخابات تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالنزاهة والانقسامات السياسية. ويخلص البحث إلى أن تحقيق الاستقرار الديمقراطي في العراق يتطلب مراجعة مستمرة للنظام الانتخابي، مع الحاجة إلى تعزيز نزاهة الانتخابات وتجنب العوامل التي تهدد وحدة المجتمع.
الكلمات المفتاحية: الأنظمة الانتخابية - الدائرة الواحدة - الدوائر المتعددة - النزاهة الانتخابية- التمثيل الديمقراطي .

Abstract:
The research highlights the effectiveness of electoral systems in Iraq after 2003, with a focus on the single-district and multi-district systems. It analyzes how the single-district system has contributed to strengthening the influence of large parties at the expense of independents and small parties, leading to challenges in fair representation and narrowing political diversity. In contrast, the multi-district system has helped to enhance local representation, but has raised concerns about increasing tribal and sectarian influence. Despite ongoing reform

attempts, such as the introduction of modern electoral technologies, elections still face significant challenges related to integrity and political divisions. The research concludes that achieving democratic stability in Iraq requires continuous review of the electoral system, with the need to enhance the integrity of elections and avoid factors that threaten the unity of society.
Keywords: Electoral systems - single-district - multi-district - electoralintegrity - democratic representation.

المقدمة :

منذ عام ٢٠٠٣ شهد العراق تحولات سياسية كبرى، فلا يعد النظام الانتخابي مجرد ألية وأدّت الأنظمة الانتخابية دوراً حاسماً في تشكيل مستقبل البلاد الديمقراطي. بل هو مفتاح تحقيق العدالة والاستقرار والتمثيل الحقيقي لجميع شرائح المجتمع. وفي هذا السياق تتباين الآراء حول فاعلية النظام الانتخابي في العراق، بين نظام الدائرة الواحدة الذي تم اعتماده في انتخابات عام ٢٠٠٥، ونظام الدوائر المتعددة الذي تم اعتماده لاحقاً. وللنظامين كليهما تأثيرات عميقة على عملية التمثيل الديمقراطي، لكن لكل منهما مزايا وعيوب تختلف وفقاً للظروف السياسية والاجتماعية التي يمر بها العراق.كان نظام الدائرة الواحدة الانتخابي، الذي تم تطبيقه لأول مرة بعد سقوط النظام السابق، يهدف إلى تحقيق تمثيل واسع للناخبين من خلال قائمة مغلقة تشمل البلاد بأكملها بوصفها دائرة أنتخابية واحدة. إلاّ أن هذا النظام أثار جدلاً واسع النطاق، إذ تركزت الانتقادات على التمثيل المتضخم لبعض الأحزاب الكبيرة وتهميش المستقلين والأحزاب الصغيرة. كما أدى التوزيع غير العادل للأصوات بين المحافظات إلى شعور بالإحباط لدى بعض الفئات التي تشعر بأن أصواتها لم يتم تمثيلها بشكل صحيح.

على أثر هذه الاختلافات والاعتراضات، برز نظام الدوائر المتعددة بوصفه بديلاً في محاولة للحد من هيمنة الأحزاب الكبيرة وتعزيز التمثيل المحلي. وقد أعطى هذا النظام للناخبين الفرصة لانتخاب ممثليهم مباشرة من دوائرهم الانتخابية، مما زاد من فرص المستقلين والمرشحين الجدد. إلاّ أن هذا النظام أثار كذلك بعض التحفظات، ولاسيّما فيما يتعلق بزيادة النفوذ القبلي والطائفي، مما أثّر سلبًا على الوحدة الوطنية. إنَّ البحث في فاعلية النظم الانتخابية في العراق لا يمكن أن يتجاهل دور العوامل الطائفية والسياسية والأمنية التي تشكل البيئة الانتخابية. ومن الواضح أن تحقيق العدالة الانتخابية والاستقرار السياسي يتطلب المراجعة المستمرة للنظام الانتخابي واعتماد الآليات التي تضمن التمثيل العادل لجميع المكونات، مع تجنب الانقسامات التي قد تهدد الأمن والديمقراطية في البلاد.

إشكالية البحث:

تكمنُ مشكلة البحث في مدى تأثير الأنظمة الانتخابية المعتمدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على تحقيق الديمقراطية والعدالة في التمثيل السياسي، في الوقت الذي اعتمد العراق على نظام الدائرة الواحدة أولاً ثم انتقل إلى نظام الدوائر المتعددة، برزت تحديات كبيرة تتعلق بقدرة هذه الأنظمة على تحقيق التمثيل العادل والشامل لجميع شرائح المجتمع، إذ أسهم النظام الانتخابي في تعزيز هيمنة الأحزاب الكبيرة وتهميش المستقلين والأحزاب الصغيرة، مما أضعف التعددية السياسية، فضلاً عن ذلك كان لهذه الأنظمة تأثير في تعميق الانقسامات الطائفية والقبلية، مما يثير تساؤلات حول مدى قدرتها على دعم الاستقرار السياسي وترسيخ الديمقراطية في ظل هذه التوترات.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث، في تسليطه الضوء على الأنظمة الانتخابية في العراق ومدى تأثيرها على مسار الديمقراطية والاستقرار السياسي في البلاد. ويكتسب هذا البحث أهمية لاسيّما أنه يستعرض تحديات التمثيل السياسي العادل في مجتمع متنوع طائفياً وعرقياً مثل العراق، ويسهم في فهم عميق لكيفية تصميم أنظمة انتخابية قادرة على تعزيز التماسك الاجتماعي وتجنب الانقسامات الطائفية والقبلية.

تساؤلات البحث:

١ - كيف يؤثر نظام الدائرة الواحدة على تمثيل الناخبين في العراق؟ وهل يسهم في تعزيز العدالة الانتخابية؟

٢ - ما هي الفروقات الرئيسة بين نظام الدائرة الواحدة ونظام الدوائر المتعددة في العراق من حيث التمثيل السياسي والاستقرار الديمقراطي؟

٣ - كيف أثرت التوترات الطائفية والعرقية على فاعلية الأنظمة الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

٤ - إلى أي مدى تستطيع الأنظمة الانتخابية الحالية في العراق دعم التعددية السياسية وضمان التمثيل العادل للمستقلين والأحزاب الصغيرة؟

أهداف البحث:

١- تحليل أثر نظام الدائرة الواحدة على تمثيل الناخبين في العراق واستكشاف مدى تحقيقه للعدالة الانتخابية.

٢- مقارنة نظام الدائرة الواحدة ونظام الدوائر المتعددة من حيث أثرهما على الاستقرار السياسي والتعددية في العراق.

٣- دراسة أثر الانقسامات الطائفية والعرقية على فعالية الأنظمة الانتخابية في تعزيز الديمقراطية في العراق.
٤- تقديم توصيات لإصلاح الأنظمة الانتخابية في العراق لضمان التمثيل العادل للفئات السياسية كافتها والمجتمعية كافة وتحقيق الاستقرار الديمقراطي المستدام.

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للأنظمة الانتخابية في العراق وتأثيرها على الديمقراطية
المطلب الأول: مفهوم الأنظمة الانتخابية وأهميتها في النظام الديمقراطي.
المطلب الثاني: تأثير الأنظمة الانتخابية على تمثيل الناخبين
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للأنظمة الانتخابية في العراق وتأثيرها على الديمقراطية
المطلب الأول: تحليل نظام الدائرة الواحدة في الانتخابات العراقية
المطلب الثاني: تحليل نظام الدوائر المتعددة في الانتخابات العراقية

المبحث الأول: الإطار النظري للأنظمة الانتخابية وتأثيرها على الديمقراطية

The theoretical framework of electoral systems and their impact on democracy.

المطلب الأول: مفهوم الأنظمة الانتخابية وأهميتها في النظام الديمقراطي

The concept of electoral systems and their importance in a democratic system

تُعدُّ النظم الانتخابية أساس العملية الديمقراطية، إذ تحدد كيفية اختيار الممثلين وتشكيل الحكومات. يعتمد نجاح النظام الديمقراطي على بساطة النظام الانتخابي، وعدالته، وقدرته على تمثيل إرادة الناخبين بفعالية. ومع ذلك، يواجه العراق تحديات تتعلق بتعقيد النظام وصعوبة تحقيق العدالة في التمثيل السياسي، مما يؤثر على استقرار الحكومة وثقة المواطنين في العملية الانتخابية.

أولا: سمات النظام الانتخابي الديمقراطي

١ ـ البساطة والواقعية:

البساطة والواقعية في النظام الانتخابي تعني أن تكون العملية الانتخابية واضحة ومباشرة، بحيث يستطيع الناخب العادي فهمها من دون الحاجة إلى تعقيدات أو إجراءات مرهقة. البساطة تعزز من شرعية الانتخابات لأنها تمنع حدوث الأخطاء وتسهم في زيادة الثقة لدى الناخبين. النظام الانتخابي يجب أن

يُصمم بطريقة تجعل كل صوت يُحتسب بسهولة وشفافية، مما يقلل من احتمالية التلاعب أو الفساد[١].

ففي الأنظمة الانتخابية الأكثر بساطة، يجد الناخبون أن الخيارات أمامهم واضحة، مثل النظام الانتخابي القائم على الأغلبية البسيطة (First-Past-The-Post) أو نظام الدوائر الفردية. هذه الأنظمة تسهّل على الناخبين اتخاذ قرار سريع ومباشر، من دون الحاجة لفهم معقد لطريقة توزيع المقاعد أو حساب النسب[٢].

من ناحية أخرى، يتطلب النظام الانتخابي الواقعي أن يتوافق مع الظروف الثقافية والسياسية والاجتماعية للبلد. يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مستوى التعليم، والتقنيات المتاحة، وقدرة المؤسسات الانتخابية على إدارة العملية بكفاءة[٣].

٢ - توسيع دائرة الاختيار أمام الناخبين:

إنَّ أحد العناصر الأساسية لشرعية أي نظام انتخابي هو توسيع دائرة الاختيار أمام الناخبين. هذا يعني أنه يجب أن يكون لدى الناخبين مجموعة متنوعة من الخيارات لاختيار من يمثلهم، سواء أكان ذلك من حيث الأحزاب السياسية أو الأفراد المستقلين. كلما زادت الخيارات المتاحة، زادت قدرة الناخبين على التعبير عن إرادتهم السياسية بشكل أدق[٤]. فالنظام الانتخابي الجيد يجب أن يسمح بظهور أحزاب جديدة وأن يُمكّن الأحزاب الصغيرة من المنافسة بجانب الأحزاب الكبيرة. فضلاً عن ذلك يجب أن يتيح النظام للمرشحين المستقلين الترشح والوصول إلى البرلمان من دون الحاجة إلى الانضمام إلى حزب معين[٥].

٣ - العدالة الانتخابية:

وتعني العدالة الانتخابية: " الوسائل والآليات المتاحة في بلد أو مجتمع محلي ما، أو على المستويين الإقليمي أو الدولي من أجل: أ- ضمان امتثال أي فعل أو إجراء أو قرار مرتبط بالعملية الانتخابية للإطار القانوني، ب- حماية الحقوق

---

(١) ألان وول، أندرو إليس، أيمن أيوب، كارل دنداس، جورام روكامبي، سارا ستينو. " أشكال الإدارة الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات" ترجمة: أيمن أيوب، سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،(IDEA International)، ٢٠٠٦، ص ٩٧ -١٠٠.

(٢) د. وليد قاسم. "أثر نظم الانتخاب التفضيلية على تحقيق الاعتدال" مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد ٢٣، عدد ٤ ، ٢٠٢٢، ص ١٧٨- ١٨٢.

(٣) Devra C. Moehler, and Staffan I. Lindberg , " Narrowing the Legitimacy Gap: Turnovers as a Cause of Democratic Consolidation ", The Journal of Politics, Vol. 71, No. 4, October 2009, p.1448.

(٤) د. أحمد إبراهيم أحمد عطية خليل. " دور الدولة والأحزاب في التنشئة والثقافة السياسية " مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، عدد ٤٥ ، إبريل ٢٠٢٤، ص ٢٨٢٦- ٢٨٢٧.

(٥) محمود إبراهيم. " النظام الانتخابي وفلسفة التمثيل النيابي" المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مصر، تاريخ النشر، ٢٠٢٤/٢/٢٢، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٨/١٢، متاح على الموقع الرسمي علي الرابط الآتي، https://ecss.com.eg/43751

الانتخابية أو إعادتها لأصحابها. ج- تمكين من يظنون أن حقوقهم الانتخابية قد انتهكت من الطعن والنظر في قضيتهم أمام المحاكم وحصولهم على حكم"[١]. والنظام الانتخابي المثالي يضمن أن كل صوت يتم احتسابه بشكل متساوٍ، وأنه لا توجد فئات أو مناطق تحصل على تمثيل غير متناسب مع عدد أصواتها[٢].

لذلك، من المهم تصميم نظام انتخابي يحقق توازناً بين تمثيل كل الفئات بشكل عادل وضمان عدم تهميش أي جهة.[٣]

٤ - إقامة حكومة مستقرة وفعالة:

إنَّ إقامة حكومة مستقرة وفعالة هو الهدف الأساس لأي نظام انتخابي، والنظام الانتخابي الجيد لا بُدَّ أن يؤدي إلى تشكيل حكومة قوية قادرة على تنفيذ سياساتها وتحقيق الاستقرار السياسي. والحكومة الفعالة تعني قدرة النظام على إنتاج حكومة قادرة على العمل بفعالية لتحقيق الأهداف التي وعد بها الشعب. ولتحقيق هذا الهدف لا بُدَّ أن يتوافر في النظام الانتخابي الإطار الذي يضمن تشكيل حكومة قادرة على اتخاذ القرارات اللازمة وتنفيذ السياسات بسلاسة. وهذا يتطلب أن يكون النظام قادراً على إنتاج أغلبية برلمانية تدعم الحكومة وتعمل على تنفيذ برامجها، من دون الدخول في تحالفات هشة قد تؤدي سريعاً إلى انهيار الحكومة.

٥ - إقامة برلمان قوي:

إنَّ النظام الانتخابي لا بُدَّ وأن يؤدي إلى إنشاء برلمان قوي وفعال، فالبرلمان هو القلب النابض للنظام الديمقراطي، والذي من خلاله يتم تمثيل الشعب، وإصدار القوانين، ومراقبة أداء الحكومة. والبرلمان القوي يعني وجود توازن بين الأغلبية والمعارضة، بحيث تتمكن الأغلبية من تنفيذ سياساتها، في حين تظل المعارضة قادرة على مراقبة الحكومة ومحاسبتها. ومن ثم فهناك علاقة مباشرة بين قوة البرلمان وعملية التحول الديمقراطي. وبعبارة أخرى فإن تطوير وإصلاح البرلمانات أمر ضروري للتحول الديمقراطي[٤].

---

(١) يُنظر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. "العدالة الانتخابية: لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات"، ٢٠١٢، ص ٧، https://www.idea.int/sites/default/files/electoral-justice-handbook-AR-overview.pdf

(٢) د. شاكر ظريف. "جدلية العلاقات بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر"، بدون ناشر، ٢٠١٥، ص ٤.

(٣) الدورة الثانية لمنتدى حقوق الإنسان والدمقراطية وسيادة القانون، بعنوان: "البرلمانات ودورها كرافعة للنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، ٢٠١٩/٣/٢٢، ص٩. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g19/007/45/pdf/g1900745.pdf

(٤) د. كريم السيد أحمد عبد الرازق. "دور البرلمانات في دعم التطور الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة: الدروس المستفادة لمجلس النواب المصري (٢٠٢٠-٢٠١٥)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مجلد ٥، عدد ١٠، يوليو ٢٠٢٠، ص ٢٣.

٦ - حق الناخبين تجاه نوابهم:

حق الناخبين في مراقبة ومحاسبة نوابهم هو ركن أساس من أركان الديمقراطية. يجب أن يكون لدى الناخبين القدرة على تقييم أداء نوابهم في البرلمان، وأن يكون هناك آليات تمكنهم من محاسبة النواب إذا لم يعبروا عن مصالحهم أو لم يقوموا بواجباتهم بشكل ملائم. هذا الحق يشمل أيضًا القدرة على إعادة انتخاب النواب أو استبعادهم إذا لم يفوا بوعودهم الانتخابية[١].

ثانيا: دراسة تطبيقية علي الوضع الانتخابي في العراق

لا خلاف في أنه من الصعب علي أي بلد أن يحقق في العمليات الانتخابية، جميع السمات الديمقراطية. ومثل ذلك العراق. لكن إذا نظرنا جلياً في الوضع في العراق، نجد أن السمات السابقة في الغالب لا تتوافر في النظام الانتخابي العراقي. فعلى سبيل المثال، إذا بحثنا سمة البساطة والواقعية، فإننا نجد أن النظام الانتخابي في العراق يعتمد على التمثيل النسبي[٢] مع استخدام نظام الدوائر الانتخابية المتعددة[٣]. هذا النظام، على الرغم من أنه يهدف إلى تمثيل أوسع للناخبين، إلاّ أنه غالباً ما يُعدُّ نظاما معقداً من قبل الكثيرين، لاسيّما مع تعدد الأحزاب والائتلافات السياسية. وتعقيد هذا النظام يمكن أن يؤدي إلى ارتباك بين الناخبين، مما يعيق المشاركة الفعالة في الانتخابات.[٤] يعاني النظام الانتخابي في العراق من عدم وضوح في كيفية توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية، مما يثير قلق الناخبين بشأن تأثير أصواتهم. توزيع الأصوات قد لا يعكس بشكل عادل عدد السكان في بعض المحافظات، مما يسبب إحباطًا لدى الناخبين. فضلاً عن ذلك، تواجه الانتخابات تحديات لوجستية وأمنية، لاسيّما في المناطق الريفية وغير المستقرة[٥]. فضلاً عن ذلك، عدم وجود بنية تحتية متطورة لإدارة الانتخابات الإلكترونية يزيد من تعقيد العملية الانتخابية.

---

(١) د.علاء محمد مطر. "الديمقراطية وحقوق الإنسان" بدون ناشر، ط ٢، ٢٠١٩، ص١٢-١٣.

(٢) التمثيل النسبي: ذلك النظام الذي يعطي كل حزب أو تكتل يمثل رأيا أو اتجاها معينا، عدد من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية. للمزيد حول ذلك يُنظر: د. إرواء فخري عبد اللطيف. "مبادئ النظام الانتخابي في العراق لعام ٢٠١٠" مجلة جامعة تكريت للحقوق، مجلد ٢، عدد ٥، ٢٠١٠، ص ٧.

(٣) نظام الدوائر الانتخابية المتعددة (سنتطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثاني): " شكل من أشكال نظام الاغلبية الذي يمنح المقاعد لمن يحصل على اعلى الاصوات" . انظر: د/ عبد العزيز عليوي العيساوي. "الانتخابات المبكرة: تحديات الانتقال إلى تعدد الدوائر الانتخابية " سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢١، ص٣.

(٤) يُنظر: "النظام الانتخابي العراقي: استراتيجية للاستيعاب" مقال منشور علي موقع صدي، تاريخ النشر، في ٩ سبتمبر ٢٠٠٨، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٨/٩، متاح علي الرابط الآتي:
https://carnegieendowment.org/sada/2008/09/iraqs-electoral-system-a-strategy-for-inclusiveness?lang=ar

(٥) مروة عبد المنعم بكر. "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراق" مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مجلد ٢٣، عدد ٢ ، إبريل ٢٠٢٢، ص ١٤٧.

وإذا نظرنا إلى مدى توافر ميزة (توسيع دائرة الاختيار أمام الناخبين) فإننا نجد، أن النظام الانتخابي العراقي، من حيث النظرية، يتوافر فيه مجالٌ واسعٌ من الاختيارات للناخبين، إذ يسمح بوجود العديد من الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين. ففي الواقع، شهد العراق خلال الانتخابات الأخيرة عددًا كبيرًا من القوائم الانتخابية والمرشحين، مما يعكس تنوع الخيارات المتاحة للناخبين.

لكن على الرغم من هذا التوسع النظري في الاختيارات أمام الناخبين، إلاّ أن الناخب العراقي يواجه تحديات عديدة عملية ، علي سبيل المثال: النفوذ الكبير للأحزاب السياسية الكبيرة التي تهيمن على المشهد السياسي، مما يحد من فرص الأحزاب الصغيرة أو المرشحين المستقلين. فضلا عن ذلك ، ميل العديد من الأحزاب إلى التكتل في تحالفات انتخابية واسعة، مما يضع الناخب أمام خيارات قد تكون غير واضحة أو محدودة بالفعل[١].

يعتمد النظام الانتخابي الحالي في العراق أيضًا على نظام التمثيل النسبي المغلق، والذي يمنح الأحزاب الكبيرة نفوذًا أكبر في تحديد ترتيب المرشحين على القوائم الانتخابية، مما يمكن أن يضعف من قدرة الناخبين على اختيار مرشحيهم بشكل مباشر[٢].

أما من ناحية تحقق العدالة الانتخابية في العراق، تواجه العدالة الانتخابية في العراق انتقادات مستمرة، إذ يعتمد النظام الانتخابي على التمثيل النسبي الذي يهدف نظريًا إلى تحقيق التناسب بين الأصوات والمقاعد. ومع ذلك، تسيطر الأحزاب الكبيرة والتحالفات السياسية على العملية الانتخابية، مما يؤدي إلى حصولها على مقاعد أكبر من عدد الأصوات الفعلي. وهذا يحدُّ من فرص الأحزاب الصغيرة ويؤثر سلبًا على تحقيق العدالة الانتخابية بشكل كامل[٣]. مما يؤدي إلى شعور الأحزاب الصغيرة والمستقلين بأنهم غير ممثلين بشكل عادل. كما أن توزيع المقاعد في الدوائر الانتخابية ليس دائماً متناسباً مع عدد السكان، مما يؤثر سلباً على العدالة الانتخابية، فبعض المناطق تحصل على تمثيل أقل من

---

(١) د. سيف حيدر الحسيني. "الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية: من النكوص إلى الانبعاث " مركز الرافدين للحوار، بيروت، ط ١، ٢٠٢٣، ص١٣٠-١٣١.

(٢) د. إرواء فخري عبد اللطيف. "مبادئ النظام الانتخابي في العراق لعام ٢٠١٠"مصدر سابق، ص٦.

(٣) هند محمد عبد الجبار. "طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق وأثرها على الاندماج الوطني" مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة - كلية القانون، مجلد ١٧، عدد ٥٨، ٢٠٢٤، ص٤٦٥-٤٦٩. وانظر: مؤسسة النور الجامعة. " تقييم الإطار القانوني لانتخابات مجالس المحافظات في العراق في ضوء المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية" ٢٠١٩، ص١٧، https://cnxus.org/ps/the-iraqi-knowledge-sharing-platform/ar/

حقها، بينما تحصل مناطق أخرى على تمثيل أكبر، مما يخلق عدم توازن في تمثيل الناخبين[١].

وبالنظر في مدى تحقق سمة وجود حكومة مستقرة وعادلة في العراق. يعاني العراق من صعوبة في تحقيق حكومة مستقرة وفعالة بسبب تعقيدات النظام الانتخابي والسياسي. يعتمد النظام على التمثيل النسبي، مما يؤدي إلى تشكيل حكومات ائتلافية غير مستقرة نتيجة لعدم التوافق بين الأحزاب. كما يسهم توزيع السلطة على أسس طائفية وإثنية في تعقيد الأمور، مما يؤدي إلى تحالفات هشة وأزمات حكومية متكررة، وعليه يؤدي الى خلق أو تكوين حكومات انتقالية غير قادرة على تحقيق الأهداف المطلوبة.

وفي المستخلص : فإن البرلمان العراقي يواجه تحديات في تحقيق الفاعلية بسبب التشرذم السياسي وانقسام الكتل، مما يصعّب تشكيل أغلبية قوية. تؤدي الصراعات الطائفية والعرقية إلى الجمود التشريعي وصعوبة سن القوانين المهمة.أن ضعف الرقابة البرلمانية ناتج عن توازن غير مستقر بين الأغلبية والمعارضة. كما يواجه الناخبون صعوبة في محاسبة نوابهم بسبب النظام القائم على القوائم الحزبية المغلقة[٢]، مما يقلل من القدرة على محاسبة النواب بشكل فردي، إذ يتم انتخاب هؤلاء ضمن قوائم حزبية وليس بوصفهم كأفراد مستقلين[٣]. وهذا يؤدي إلى ضعف العلاقة بين الناخبين ونوابهم، إذ يشعر النواب بأنهم مسؤولون بشكل أكبر تجاه أحزابهم وليس تجاه ناخبيهم. ويؤدي هذا إلى إضعاف العلاقة بين الناخبين وممثليهم، إذ يشعر الممثلون بأنهم مسؤولون تجاه أحزابهم أكثر من مسؤوليتهم تجاه ناخبيهم.

المطلب الثاني: الأنظمة الانتخابية في العراق ومدي ديمقراطيتها

The impact of electoral systems on voter representation

أولا: النظام الانتخابي العراقي في العهد الملكي

شهد العهد الملكي العراقي سبعة عشر عملية انتخابية، منها خمسة في عهد الملك فيصل الأول، وأربعة في عهد الملك غازي، وخمسة في عهد الوصي، وثلاثة في عهد الملك فيصل الثاني. مثلت السلطة التشريعية مجلس الأمة المكوّن

---

(١) د. علاء إبراهيم محمود الحسيني. " إصلاح تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق" مقالة منشورة علي موقع، شبكة النبأ المعلوماتية، بتاريخ، ١٦ كانون الثاني ٢٠١٩، تم الدخول في، ٢٠٢٤/٨/١٤، متاح على الرابط الآتي: https://annabaa.org/arabic/rights/17956

(٢) يعرف نظام القائمة المغلقة بأنه: "نظام يقوم علي اختيار عدد من المرشحين تضمهم قائمة واحدة ويفرض القانون الانتخابي علي الناخبين عند الانتخاب، اختيار جميع من في القائمة" يُنظر: اسماعيل الغزال. " الدساتير والمؤسسات السياسية" مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٩٧، ص١٥١-١٥٢.

(٣) نبيل أيت شعلال. " النظام القانوني للدوائر الانتخابية" رسالة دكتوراه، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ٢٠١٩، ص١٧١.

من مجلس الأعيان ومجلس النواب. بدأ النظام الانتخابي في العراق بترشيح فردي خلال العهد العثماني، وفي العهد الملكي صدر قانون انتخابي عام ١٩٢٢، تبعه قانون أكثر تطوراً عام ١٩٢٤، ثم قانون ١٩٤٦ الذي استمر حتى سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨[١]. اتبعت القوانين مبادئ الترشيح الفردي في دوائر متوسطة تحددها الحكومة بدقة لضمان تفوق الكتل العشائرية والنخب الحاكمة. تم اعتماد الانتخاب غير المباشر على مرحلتين، إذ ينتخب المواطنون ممثلين ينتخبون بدورهم نواب البرلمان، بمعدل ممثل لكل ٢٠٠ ناخب. تُشرك وزارة الداخلية وجهاء العشائر ورجال الدين في تنظيم الانتخابات، بينما تُمنع المرأة ومن هم دون ٢١ سنة من التصويت، ويُحرم من لا يجيد القراءة والكتابة من الترشح إلاّ إذا كان مرشحًا عشائريًا.[٢] ومع وجود نظام المجلسين (الأعيان والنواب) فإن القانون يعطي حصص (كوتا) للعشائر ولبعض الأقليات الدينية، وقد كان النظام الانتخابات علاقة تأثير وتأثر بالنظام السياسي بحيث لا يمكن إحداث تغيير في خريطة القوى السياسية والنخب المسيطرة سياسيا وشخصياتها[٣].

خلال تلك المدة، شهدت السلطة التشريعية والتنفيذية تغييرات متكررة وحل البرلمان عدة مرات من قبل السلطة التنفيذية، مما أثر على استقرار الحكومات. على الرغم من ذلك، استمرت الممارسة الديمقراطية بشكل عام، إلاّ أن غياب هيئة انتخابات مستقلة أثار انتقادات، إذ كانت السلطة التنفيذية تشرف على الانتخابات. ومع ذلك، أدّت المعارضة البرلمانية دورًا مهمًا في مراقبة الحكومة والدفاع عن حقوق الأفراد[٤]، ومواقف أخرى اتجاه حرية التعبير عن الرأي والانتماء السياسي، وعدد من القضايا التي من شأنها تطوير الممارسة الديمقراطية [٥]، كما آمنت الطبقة السياسية بالسياقات الديمقراطية، إذ اقتصرت الاعتراضات على النقاشات البرلمانية والتظاهرات المحدودة، من دون تهديد للعملية الانتخابية. الأحداث الأكبر، مثل انتفاضة الوثبة عام ١٩٤٨، كانت نتيجة رفض السياسات التي تربط مصالح العراق بالمصالح البريطانية، وليس لفرض إرادة تشريعية من

---

(١) مجموعة باحثين. "أشكال النظم الانتخابية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات"، تعريب: أيمن أبوب، السويد، ٢٠٠٧، ص ١٥٦ وما بعدها.

(٢) حازم عبد الحميد النعيمي. " إشكالية النظام الانتخابي وانعكاسه على تركيبة النظام السياسي في العراق" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد ٢٨ ، ٢٠٠٩ ، ص١١.

(٣) حازم عبد الحميد النعيمي. " إشكالية النظام الانتخابي وانعكاسه على تركيبة النظام السياسي في العراق"، ص١١.

(٤) د. علاء حسين الرهيمي. " المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل"، دار الكتب العراقية، بيروت، ٢٠١٠، ص١٥٣.

(٥) المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.

خارج البرلمان. كما أدّى الحزب الشيوعي دورًا في التأثير على الأوساط العمالية من خلال حراكه السياسي والاجتماعي[١].

وأول الأمثلة على إيمان النخبة السياسية في تلك المدة بالسياقات الديمقراطية، هي انتخابات المجلس التأسيس التي جرت في أثناء تولي ياسين الهاشمي رئاسة الوزراء ، ولكن عندما فشل الهاشمي في الحصول على أغلبية، أسس حزب الشعب لجذب أعضاء المجلس، بينما أسس عبد المحسن السعدون حزب التقدم. تعكس هذه الخطوات وعيًا ديمقراطيًا في بلد حديث التأسيس، إذ استمر المجلس النيابي حتى عام ١٩٢٨، مؤكدًا التزامًا بمبدأ الفصل بين السلطات وفقًا لدستور ١٩٢٥[٢]. وعلى الرغم من وجود ممارسة ديمقراطية في العهد الملكي، فإن هيمنة الملك على السلطات الثلاث حالت من دون تحقيق ديمقراطية راسخة. وصف الدكتور فائز عزيز أسعد الوضع بأنها ديمقراطية غير مفعلة بالكامل، إذ كانت الإرادة الملكية تتفوق على الشعبية في تشكيل الحكومات، مما أدى إلى تذمر النخب السياسية وتقليل المشاركة الشعبية. وعلى الرغم من ذلك، كانت الديمقراطية في العراق في طور التطور، وكان يمكن أن تصبح من أبرز التجارب في المنطقة لو استمر النظام الملكي[٣].

ثانيا: واقع النظام الانتخابي العراقي في العهد الجمهوري

أنهى التغيير السياسي الذي حدث في ١٤ تموز ١٩٥٨ النظام الملكي بحكامه وحكوماته وآليات ممارسة الحكم وقيمه السياسية، وعلى الرغم من أن الشعارات التي رفعها قادة الانقلاب كانت تدعو إلى حكم الشعب وما تعنيه هذه المفردة من ركيزة لتطوير الحياة الديمقراطية بكل تفاصيلها، إذ تضمن البيان الأول الصادر عن القائد العام للقوات المسلحة في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، إن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب، وتعمل بوحي منه عن طريق قيام جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة [٤]، وقد نص الدستور العراقي المؤقت على (أن الشعب مصدر السلطات) متأثراً بالدساتير الديمقراطية التي صدرت بعد الثورة الفرنسية [٥].

ولكن التغيير الذي شهده العراق في عام ١٩٥٨ أنهى الحياة الديمقراطية، إذ ألغيت الانتخابات التشريعية والرئاسية. تحولت السلطات إلى يد الزعيـــم عبد

---

(١) حسن العلوي. " الشيعة والدولة القومية في العراق"، منشوراتCEDI ، فرنسا، ١٩٨٩، ص١٨٧.

(٢) نزار توفيق حسو. "الصراع على السلطة في العراق الملكي" مكتبة الكندي، بغداد، ١٩٨٤، ص٥٤.

(٣) د. محمد حسام علي. "مفهوم الأمن الديمقراطي وأثره في استقرار النظام السياسي - العراق أنموذجًا" مجلة دراسات دولية، العراق، عدد ٩٤، ٢٠٢٣، ص ٢٠٧.

(٤) د. نديم عيسى الجابري. " فكرة الجمهورية في العراق" مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، بغداد، ٢٠١٣، ص٦٧.

(٥) المصدر السابق، ص ٧٠.

الكريم قاسم، الذي تقاسم السلطـــة مــع العقيــد عبد السلام عارف. مجلس السيادة، الذي كان قاسم يعين أعضاؤه ويراعي فيه التنوع الشعبي ، كان بديلاً رمزياً لرئاسة الجمهورية وليس ممثلاً فعلياً للسلطة التشريعية، إذ كانت صلاحياته التشريعية شكلية وأعضاؤه معينين وليسوا منتخبين..[١]. لم تشهد مدة حكم عبد الكريم قاسم أي انتخابات، إذ تركزت السلطة بيده وبيد قادة الجيش، وتم إسناد التشريع لمجلس الوزراء. في الجمهورية الثانية بقيادة عبد السلام عارف (١٩٦٣-١٩٦٦) استمر غياب العملية الانتخابية وبقيت السلطة التشريعية لدى مجلس الوزراء. أما في الجمهورية الثالثة بقيادة عبد الرحمن عارف (١٩٦٦-١٩٦٨)، فلم يشهد العراق حياة ديمقراطية أو برلمانية، ولكن صدر قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة عام ١٩٦٧، مستوحى من التجربة المصرية، الذي جعل التصويت إلزاميًا للذكور واختياريًا للإناث، وخفض سن الناخب إلى ١٨ عامًا، مع تخصيص ٢٥% من المقاعد للعمال والفلاحين[٢] ، ولم تشهد هذه المدة أي عملية انتخابية، ولم يكن فيها أي مؤسسة تشريعية منتخبة، وحصرت الصلاحيات التشريعية بمجلس قيادة الثورة الذي أخذ تلك الصلاحيات إلى جانب الصلاحيات التنفيذية وتكون من قيادات حزب البعث، ولم يشهد العراق اي تعددية حزبية بل بدأت تتبلور على أرض الواقع فكرة الحزب الواحد والتي تحولت فيما بعد إلى الحزب القائد وعوملت المعارضة بكل أشكالها بشكل قمعي وألغيت الحريات السياسية والصحفية، وبوصول صدام حسين إلى السلطة بدأت الجمهورية الخامسة والتي أنهت أي فكرة لها علاقة بالديمقراطية والتنوع السياسي، وحصلت في هذه المدة انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان واستخدام ارهاب الدولة[٣].

يمكن القول: إن العهد الجمهوري في العراق لم يشهد ممارسة ديمقراطية حقيقية، إذ غابت التعددية الحزبية وحرية التعبير، ولم تكن هناك انتخابات فعلية باستثناء بعض الحالات الشكلية. كما تراجعت الثقافة والوعي السياسي، وتم عسكرة المجتمع عبر تشكيلات وميليشيات وأجهزة أمنية لقمع الآراء المختلفة. كان لهذه الظروف وغيرها، التي مر بها العراق آثارها على الواقع الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ من خلال ما تركته من تركة وتشوهات شوهت المنظومة القيمية السياسية وأسهمت بتدهور الواقع الثقافي والفكري.

---

(١) رشح الزعيم عبد الكريم قاسم الفريق محمد نجيب الربيعي لرئاسة المجلس، و رشح العقيد الركن خالد النقشبندي من قبل عبد السلام عارف وكان ممثلاً للمكون الكردي، في حين رشح الشيخ مهدي كبه زعيم حزب الاستقلال ممثلاً عن المكون الشيعي .يُنظر : د. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص٢٣٠-٢٣١.

(٢) د. محمد حسام علي. "مفهوم الأمن الديمقراطي وأثره في استقرار النظام السياسي - العراق أنموذجا" مرجع سابق، ص٢٠٩.

(٣) حامد الجبوري. "عصر البكر وصدام" مذكرات حامد الجبوري، منشورات الجزيرة، قطر، بلا تاريخ، ص٢٨٢.

ثانيا: واقع النظام الانتخابي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ انتخابات عدة ، أبرزها انتخابات الجمعية الوطنية في يناير ٢٠٠٥، التي جرت في ظروف معقدة بهدف إعداد دستور دائم. كانت الانتخابات ثلاثية، شملت السلطة التشريعية الاتحادية، والسلطة التشريعية في إقليم كردستان، ومجالس المحافظات، واعتمدت نظام الدائرة الواحدة والتمثيل النسبي والقائمة المغلقة. على الرغم من التحديات، شارك فيها أكثر من نصف الناخبين [١]، وكان واضحا تأثر الناخب العراقي بالاتجاهات الدينية والطوائف المذهبية، فقد كانت أعلى نسب المشاركة في الانتخابات في المحافظات ذات الغالبية الشيعية، نتيجة لفتوى المرجعية الشيعية بوجوب المشاركة. في المقابل، سجلت المحافظات ذات الغالبية السنية أقل نسب مشاركة، بسبب فتوى أغلب المرجعيات ورجال الدين السُّنّة بتحريم المشاركة [٢]، أدى ذلك إلى تأثيرات سلبية على الأمن الديمقراطي نتيجة الانقسام بين فئات المجتمع ومقاطعة شريحة كبيرة من العملية الانتخابية لأسباب دينية وعقائدية، استناداً إلى رفض الاحتلال وعدم شرعية العمل السياسي. هذا الانقسام أسفر عن تفسيرات دينية متعددة، إذ اتجه البعض نحو التكفير، بينما اكتفى آخرون بالمقاطعة فقط، كما شهدت هذه الانتخابات بداية الشحن الطائفي إذا كان الأداء بالصوت فيها ضمن مساحة القومية والطائفة وهو كان بداية ظهور تهديد جديد للأمن الانتخابي، إذ تتحول العمليات الانتخابية في ظل ذلك إلى سبب في انقسام المجتمع بدلاً من أن تصبح سببًا في ترسيخ الوحدة الوطنية[٣].

وكانت انتخابات مجالس المحافظات في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ أول انتخابات محلية يشهدها العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١ فالسلطة التنفيذية في المحافظات كانت محصورة بالتنفيذي الأول في المحافظة أو اللواء وسواء أكان متصرف أم محافظ، وقبل عام ٢٠٠٣ في أغلب الحالات كان المحافظ من محافظة أخرى وعضو في الحزب الحاكم مما يؤدي إلى سلب إرادة أبناء المحافظة في الجانب التشريعي والتنفيذي[٤].

كما شهدت انتخابات ٢٠٠٥ انقسامات حادة حول القانون الانتخابي، لاسيّما بشأن الدوائر الانتخابية والقوائم، مع خلافات حول محافظة كركوك بسبب

---

(١) د. صالح ياسر وآخرون. "تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي "مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠١٢، ص٧٨-٧٩ .

(٢) د. صالح ياسر وآخرون. "تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي ، ص٨٠.

(٣) د. محمد المساري. "النظام الانتخابي و بناء العملية الديمقراطية" العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص٢٠٠٥.

(٤) د. أنور سعيد الحيدري. "المحافظات العراقية .. نحو انتخابات ثانية" مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد الثاني، شباط ٢٠٠٩، ص١٢٥.

التغييرات الديمغرافية التي أثارت قلق العرب والتركمان. واقترحت الأمم المتحدة تأجيل انتخابات كركوك لحين التحقق من تلك التغييرات. قبيل انتخابات ٢٠١٠، ظهرت انقسامات حول قانون الانتخابات، لكن المرجعية الدينية في النجف حسمت الأمر بدعمها للقائمة المفتوحة والدوائر المتعددة، مما أنهى الخلافات بهذا الاتجاه، فكان الاتفاق على تعديل قانون الانتخابات بإصدار قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩ (قانون تعديل قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥)[١]، وبعد إجراء الانتخابات وإعلان النتائج سارعت الكيانات السياسية للاعتراض على النتائج وتقديم الطعون وفي مقدمة تلك الكيانات ائتلاف دولة القانون وطالبت كيانات سياسية أخرى بإعادة العدّ والفرز يدوياً، وطالب الكرد بإعادة العد والفرز في محافظات مختلطة[٢]، وما سبق تلك الانتخابات وما جاء بعدها من انقسامات وتصعيد وتسقيط وحديث عن إقصاء وتهميش واستغلال لعواطف الناخبين ومحاولات نقل الاعتراض على النتائج إلى الساحة الشعبية [٣]، كل تلك الأمور أدت إلى تهديد الأمن الديمقراطي وتوفرت الديمقراطية الهشة مؤشرات لتطورات خطيرة شهدها العراق فيما بعد وكادت أن تفتك بالنظام السياسي والحياة الديمقراطية، كما شهدت انتخابات ٢٠١٠ جدلًا حول الكتلة الأكبر وتفاقمت الإشكاليات السياسية، مما أثر على الاستقرار الديمقراطي. على الرغم من الظروف الأمنية الصعبة مع تصاعد المواجهات ضد التنظيمات الإرهابية، تجاوزت نسبة المشاركة ٦٠%. في المناطق السُّنية، بعد أن كان هناك شبه مقاطعة نتيجة استياء الناخبين من ممثليهم السياسيين. سادت لغة التخوين والتسقيط السياسي بين القوى المختلفة، مع توتر بين الإقليم وبغداد وصراع داخل القوى الكردية.[٤]

وفي الختام، يتبين من استعراض العملية الانتخابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أن الديمقراطية العراقية تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالتوترات الطائفية والسياسية، فضلاً عن التعقيدات القانونية والديموغرافية. وعلى الرغم من المحاولات الجارية لتطوير النظام الانتخابي وتحقيق مشاركة أوسع، فإن الانقسامات العميقة بين القوى السياسية والطوائف المختلفة تعيق تحقيق الاستقرار الديمقراطي الكامل. ويعتمد استقرار النظام السياسي في العراق في المستقبل إلى حد كبير على معالجة هذه التحديات بفعالية من خلال تعزيز الحوار السياسي

---

(١) عمار صالح البهادلي. "نظام التمثيل النسبي في العراق ٢٠٠٥-٢٠١٨ دراسة تقويمية" انكي للنشر التوزيع، بغداد، ٢٠٢٠، ص٢٦٤.

(٢) عبد العزيز عليوي العيساوي. "نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣" مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص١١٩.

(٣) عمار صالح البهادلي. "نظام التمثيل النسبي في العراق ٢٠٠٥-٢٠١٨ دراسة تقويمية" مصدر سابق، ص٢٦٤.

(٤) د. محمد المساري. "النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية" مصدر سابق، ص٢٠٦-٢٠٧.

وتحقيق العدالة الانتخابية وتجنب التوترات الطائفية، لضمان المشاركة الشاملة والديمقراطية المستدامة.

المطلب الأول: تحليل نظام الدائرة الواحدة في الانتخابات العراقية

Analysis of the single –district system in the Iraqi elections

أولا: مفهوم نظام الدائرة الواحدة[١]

منذ أول انتخابات أُجريت في مطلع عام ٢٠٠٥، عُدَّ العراق بأكمله دائرة انتخابية واحدة ، وذلك خلال أول انتخابات يشهدها العراق بعد الانتقال إلى الديمقراطية، وجرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ لانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية التي مارست دورها التشريعي لأقل من عام[٢]. أذ أستهلت الديمقراطة الجديدة عهدها الاول بالانتخابات بالنظام التمثيل النسبي، [٣] على أساس القوائم المغلقة. وتم تقسيم العراق على دائرة انتخابية واحدة، وانتخب أعضاء الجمعية الوطنية وفقاً لنظام القائمة المغلقة[٤].

ومفهوم الدائرة الواحدة معناه، أن تكون البلاد دائرة واحدة ويكون المرشحين غير محسوبين عمى دائرة أو منطقة او محافظة معينة . ومع أن هذه الطريقة تسمح بالترشيح الفردي إلاّ أنَّ الشائع فيها الترشيح بالقوائم لاسيّما في

---

(١) وقد عرف هذا النظام أول تطبيقاته في إيطاليا الفاشية بموجب قانون ١٧ ماي ١٩٢٨، وكان نوعا من الاستفتاء أكثر منه انتخابا١، لأنه كانت هناك قائمة واحدة فيها عدد من المرشحين من الحزب الفاشستي الحاكم وعددهم ٤٠٠ نائبا، وكانت الصياغة التي جاءت بها على النحو التالي: "هل توافقون على قائمة المرشحين كما حددها المجلس الأعلى القومي للفاشية "، وكان على الناخب أن يقول " نعم" أو " لا " ، وتم العدول على هذا النظام في إيطاليا عام ١٩٣٨ لتناقضه مع مبادئ الديمقراطية٢، أيضا البرتغال أخذت بنظام الدائرة الواحدة بموجب دستور ١٩٣٣، وقد شهد نوعا من التحسن نحو الممارسة الديمقراطية، لأنه كان هناك أكثر من قائمة في الانتخابات، مما فسح المجال أمام الناخب في حرية الاختيار بين المرشحين، وقد استغنت البرتغال على هذا النظام في الوقت الحالي. أما فرنسا فقد طبقت نظام الدائرة الانتخابية الواحدة في انتخابات البرلمان الأوروبي بموجب القانون الصادر سنة ١٩٧٧ ولغاية عام ٢٠٠٣، أين تم تقسيم إقليم الدولة إلي ثماني دوائر انتخابية٤. ولم يبق من تطبيقات نظام تقسيم الدولة إلى دائرة واحدة اليوم سوى في إسرائيل، إذ ما زال نظام انتخاب البرلمان الإسرائيلي)= =الكنيست(يجرى على مستوى البلاد بوصفها دائرة واحدة يقوم من خلالها جميع الناخبين، باختيار النواب والبالغ عددهم ١٢٠ نائبا. انظر: - محمود سامي. " تعديل الدوائر الانتخابية هل هو ضرورة قانونية أم ضرورة سياسية"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مجلد ٢٢، العدد الأول، مارس ١٩٩٨، ص ٣٣٤، تاتيانا غروندلر. " الجمهورية الفرنسية وحدة واحدة وغير قابلة للتجزئة "، مجلة القانون وعلم السياسة- ترجمة محمد عرب صاصيلا- الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، العدد ٢، لبنان،٢٠٠٧، ص ٤٦٠- ٤٦٨، سعيد تيم. "النظام السياسي الإسرائيلي"، الطبعة الأولى، دار الجيل، لبنان، ١٩٨٩، ص ص ٢٥١، ٢٥٢.

(٢) د . عبد العزيز عليوي العيساوي. "الانتخابات المبكرة: تحديات الانتقال إلى تعدد الدوائر الانتخابية" مصدر سابق، ص٣.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن نظام التمثيل النسبي تم الأخذ به بموجب الأمر رقم (٩٦) لسنة (٢٠٠٤) الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة تجسيدا لقانون الانتخاب الذي حدد مقاعد الجمعية الوطنية بـ (٢٧٥) مقعدًا، وجعل العراق دائرة انتخابية واحدة، واشترط نسبة تمثيل (كوتا) للنساء لا تقل عن (٢٥%) من عدد أعضاء الجمعية الوطنية. يُنظر: عمر وهيب ياسين مشكلة كركوك أنموذج القضية المناطق المتنازع بها في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٨٣.

(٤) مجموعة باحثين. "أوراق ديمقراطية -الحكومات التمثيلية و آليات الانتخاب" مرجع سابق، ص ١٠-١٢.

البلدان التي يترسخ فيها النظام الحزبي . وتتعدد سبل إدلاء الناخب بصوته باختيار مرشحين من داخل القائمة فقط أو الجمع بينهم وبين مرشحين مستقلين ومن قوائم أخرى وعلى أساس المساواة في التصويت ، أو على أساس اختيار عدد من المرشحين من داخل قائمة واحدة. ولكن الغالب أن يتم التصويت لصالح القائمة الواحدة بإجماع مرشحيها وهو ما يطلق عليه القائمة المغلقة[١]. وهذا ما نصت عليه المادة (٣) القسم الثالث من الأمر ٩٦ من قانون الانتخابات العراقي لسنة ٢٠٠، إذ جاء فيها: (سيكون العراق دائرة انتخابية واحدة، وسيتم توزيع جميع المقاعد في المجلس الوطني على الكيانات السياسية من خلال نظام للتمثيل النسبي)[٢]. كما اعتمد هذا القانون نظام التمثيل النسبي (الكامل)، إذ عُدّ العراق دائرة انتخابية واحدة وتتقدم الكيانات السياسية بقوائم تضم مرشحيها على مستوى العراق، وفي طريقة الباقي الأقوى هير كوتا وفي الوقت ذاته اعتمد نظام التمثيل النسبي (الجزئي) في توزيعه للمقاعد المتبقية [٣].

ثانيا: مزايا وعيوب نظام الدائرة الواحدة

١ - مزايا نظام الدائرة الواحدة:

أ - سهولة التنفيذ في ظل الظروف الانتقالية:

يتوافر نظام الدائرة الواحدة سهولة التنفيذ، ولاسيّما في السياقات الانتقالية أو في أثناء الأزمات السياسية. وفي هذا النظام، يتم انتخاب المرشحين من خلال دائرة واحدة تضم جميع الناخبين في البلد أو المنطقة، بدلاً من تقسيمهم على دوائر متعددة. ويؤدي هذا التبسيط إلى تقليل التعقيد الإداري واللوجستي الذي قد ينشأ عن الحاجة إلى تنظيم الانتخابات في دوائر متعددة، ويسمح للهيئات المنظمة بالتركيز على تنظيم عملية انتخابية واحدة. وفي ظل الظروف الانتقالية، مثل نقل السلطة أو التغييرات الجذرية في النظام السياسي، يكون هذا التبسيط مفيدًا لأنه يمكن أن يسهم في استقرار النظام الانتخابي وضمان إجراء الانتخابات بسلاسة وفعالية أكبر[٤].

ب - التمثيل الواسع للأحزاب المختلفة من خلال التمثيل النسبي:

يعزز نظام الدائرة الفردية التمثيل النسبي للأحزاب السياسية، بمعنى أن المقاعد في البرلمان يتم توزيعها على أساس النسبة المئوية للأصوات التي تحصل عليها كل قائمة أو حزب. وهذا يسمح للأحزاب الصغيرة أو الجديدة بالحصول

---

(١) مجموعة باحثين. "الانتخابات في العراق: الفرص والتحديات"،مصدر سابق، ص ٣٢ وما بعدها

(٢) يُنظر: المادة (٣) من القسم الثالث من الأمر رقم ٩٦ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة قانون الانتخابات المصدق عليه في ٢٠٠٤/٦/١٥.

(٣) سربست مصطفى رشيد امدي. " النظم الانتخابية في العالم العراق نموذجا- دراسة تحليلية مقارنة" مصدر سابق، ص ٣١.

(٤) Blais, André. "WHAT AFFECTS VOTER TURNOUT?." Annu. Rev. Polit. Sci 9 (2006), pp. 115-125.

على مقاعد تتناسب مع حجم دعمها، مما يعزز التنوع السياسي ويمنع الهيمنة المطلقة للأحزاب الكبيرة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تمثيل أكثر دقة للمصالح المختلفة في المجتمع، ويزيد من مشاركة مجموعة واسعة من الأطياف السياسية في العملية التشريعية[١].

٢ - عيوب نظام الدائرة الواحدة:

تعرض اعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة إلى انتقادات واسعة بعد اتهامه بتضخيم تمثيل بعض المحافظات، والإجحاف بحق أخرى، بعد أن حرمت محافظة المثنى مثلاً من التمثيل في الجمعية الوطنية بعد أن صوت سكانها لمرشحي في محافظات أخرى، ونتيجة للانتقادات والضغوط جرى تغيير على النظام الانتخابي لتكون كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، أي أن تقسم البلاد على ١ص ٣ دائرة انتخابية، وطبق ذلك منذ انتخابات مجلس النواب التي جرت في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥.

على الرغم من أن نظام الدائرة الواحدة يعزز التمثيل النسبي ، والاحزاب الصغيرة والاقليات اذ تجمع الاصوات للمرشح او القائمة من كل العراق ، إلاّ أنه بذات الوقت قد يخلق تفاوتًا في توزيع المقاعد قد يصب في مصلحة الأحزاب الكبيرة أكثر من على حساب الأحزاب الصغيرة. وفي بعض الأحيان، قد تستفيد الأحزاب الكبيرة بشكل غير متناسب، إذ قد تحصل على نسبة أعلى من المقاعد مقارنة بعدد الأصوات التي حصلت عليها. وقد يؤدي هذا إلى اختلال التوازن في التمثيل، إذ قد تجد الأحزاب الصغيرة صعوبة في تحقيق تمثيل يتناسب مع حجم أصواتها[٢]. كما أن نظام القائمة المغلقة، يرد عليه جملة من المآخذ، إذ تكون فيه خيارات الناخب مقيدة فإما أن يختار القائمة جميعها أو يرفضها ككل فلا توجد خيارات وسطى، وما يعرفه الناخب شعار واسم القائمة فقط، ومن ثمَّ عليه أن يختارها أو يرفضها بأكملها، وهذا ما أثر سلبا على التجربة الديمقراطية في العراق لوصول برلمانيين غير منتخبين بل معينين من قبل الأحزاب السياسية؛ لأن الناخب انتخب القائمة وعلى هذه الأخيرة تعيين النائب على وفق التسلسل الذي وضع فيه أعضاء هذه القائمة، وهناك من يفسر سبب الاتجاه للقائمة المغلقة هو خشية الأحزاب والقيادات السياسية التي تدير الأحزاب بعدم فوزها فيما لو كانت

---

(١) Farrell, David M., and Richard Sinnott. "The electoral system." Politics in the Republic of Ireland. Routledge, 2017., pp. 89-105

(٢) Dolenec, Danijela, and Daniela Širinić. "Green flash in the Croatian pan: Green party survival in post-socialist Europe." East European Politics and Societies 31.4 (2017), pp. 842-850.

مفتوحة؛ لأنها لم تكن وجوها مألوفـــة لدى الناخبيـــن بل إنهـــا لا تمتلك أساسًا جماهيريا[١].

ثالثا: تأثير نظام الدائرة الواحدة على تمثيل الناخبين في العراق

أسفرت الانتخابات التي أجريت على وفق نظام الدائرة الواحدة عن فوز ساحق للائتلاف العراقي الموحد، وهو ائتلاف من الأحزاب الشيعية التي تم تجميعها معاً في طلب المرجع الديني الشيعي الأعلى، آية الله العظمى علي السيستاني، الذي أدى تدخله إلى تحديد موعد الانتخابات في المقام الأول. وانسحب التحالف الإسلامي المتحد بحصوله على٤٨% من الأصوات، أو ١٤٠ مقعدًا في الجمعية الوطنية الانتقالية المؤلفة من ٢٧٥ مقعدًا، وحصلت قائمة الائتلاف الكردستاني، وهي تحالف للأحزاب الكردية الرئيسة، على ٢٦%، أو ٧٥ مقعدًا، وحصلت قائمة إياد علاوي العلمانية على٤٠ مقعدًا فيما حصل العرب السُّنّة (الموزعون على مختلف الأحزاب) على ١٧ مقعدًا فقط[٢].

نظام الدائرة الواحدة يقلل من فرص الشباب والمستقلين في الفوز بمقاعد برلمانية،المؤثرين على مستوى محافظاتهم ومناطقهم حيث يفضل الأحزاب الكبيرة والمهيمنة. كما يؤدي إلى تضييق فرص الأحزاب الصغيرة في الفوز إذا لم تتجاوز العتبة الانتخابية، مما يقلل التنوع السياسي في البرلمان. هذا النظام يجعل التمثيل البرلماني مركزًا في الأحزاب الكبيرة ذات القواعد الشعبية الواسعة، ويهمش الأصوات الجديدة[٣].

فضلا عن ذلك عندما تم تطبيق هذا النظام، عمل علي تهميش الأقليات والمناطق، إذ لحظ الكثيرون تهميش الأقليات والمجموعات الصغيرة. وقد أدى هذا النظام إلى تقليص نفوذ الناخبين في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة أو المناطق التي تشكل الأقليات فيها نسبة كبيرة، وتمكنت الأحزاب والكتل السياسية الأكبر حجماً والتي تتمتع بقاعدة انتخابية عريضة على مستوى البلاد من الحصول على نسبة أكبر من المقاعد، في حين واجهت الأحزاب الأصغر حجماً والتي اعتمدت على دعم محدود في مناطق معينة صعوبة في الحصول على تمثيل برلماني. كما عمل هذا النظام علي تعزيز الطائفية والمناطقية ، إذ شكلت الأحزاب الأكبر حجماً التي تهيمن على الساحة السياسية تحالفات تقوم في المقام الأول على

---

(١) أحمد هاشم جواد. "الآليات القانونية والسياسية لتحسين أداء السلطة التشريعية في العراق (عقد انتخابي)" مجلة حمورابي مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، العدد (٣٨) السنة التاسعة، ٢٠٢١ ، ص ٨٤-٨٥.

(٢) Hiltermann, Joost R. "Elections and Constitution Writing in Iraq, 2005." Middle East at the Crossroads (2006)., p. 39-40.

(٣) نبيل سلامه سليم عسراوي. "النظم الانتخابية وأثرها على حقوق وحريات الأفراد" رسالة ماجستير ، جامعة القدس، القدس/فلسطين ١٤٣٦/ هـ ٢٠١٤ م، ص ٩٩-١٠١.

الهوية الطائفية أو العرقية، الأمر الذي عزز هذه الانقسامات بدلاً من تقليصها[١]. على جانب آخر، أُجبر الناخبون على الاختيار من قوائم أعدتها الأحزاب السياسية ولم يُمنحوا فرصة اختيار مرشحهم المفضل ضمن القائمة. وفي هذه الطريقة، لم تكن إرادة الناخبين ممثلة بشكل كامل في مخرجات الانتخابات لأن مناصب المرشحين والسلطات التشريعية كانت تحددها الأحزاب السياسية بالكامل. وفي وقت لاحق، قضت المحكمة الاتحادية العليا في العراق بعدم دستورية هذا القانون الانتخابي، على أساس أن القانون قد تم تشريعه قبل دستور عام ٢٠٠٥ ويتناقض مع قانون الإدارة الانتقالية لعام ٢٠٠٤[٢].

المطلب الثاني: تحليل نظام الدوائر المتعددة في الانتخابات العراقية

Analysis of the multi-district system in the Iraqi elections

أولا: مفهوم نظام الدوائر المتعددة.

بعد انتخابات مجلس النواب في (١٥) كانون الأول عام ٢٠٠٥م، في دورته النيابية الأولى، شرعت الجمعية الوطنية إلي إصدار قانون الانتخابات الجديد رقم (١٦) لسنة (٢٠٠٥)، والذي بدوره ألغى أمر سلطة الائتلاف رقم (٩٦) لسنة (٢٠٠٤) [٣]، ولقد استند المشرّع في إصدار هذا القانون على المادة (٤٩) من الدستور العراقي الدائم لعام (٢٠٠٥) والتي نصت على: (يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه)[٤]. من خلال هذا القانون، تم اعتماد نظام التمثيل النسبي في دوائر متعددة[٥] على أساس القائمة المغلقة، بينما جرى توزيع (٤٥) مقعدًا متبقيا على قاعدة الباقي الأقوى والغرض من ذلك تقليص التفاوت الناجم عن الأخذ بنظام التمثيل النسبي واللائحة المغلقة على مستوى المحافظات [٦].

---

(١) د. حازم عبد الحميد النعيمي. "إشكاليات النظام الانتخابي وانعكاسه علي تركيبة النظام السياسي في العراق" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، عدد ٢٨، ٢٠٠٩، ص١٢.

(٢) يُنظر: القرار : ١٥/اتحادية/٢٠٠٦ (عدم دستورية) المتعلق بعدم دستورية المادة (١٥/ثانياً) من قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ لمخالفته المادة (٤٩) من الدستور.

(٣) فاطمة حسين سلومي. "الانتخابات البرلمانية العراقية (٢٠٠٣-٢٠١٠)" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٠) ، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص ١٢٣.

(٤) المادة (٤٩) من الدستور العراقي الدائم لعام (٢٠٠٥).

(٥) أغلبية الدول في الوقت الراهن تلجأ إلى تقسيم الدولة على دوائر انتخابية متعددة يقوم أفرادها المقيدون بالجداول الانتخابية بانتخاب ممثل لها أو أكثر داخل المجلس النيابي أو إبداء رأيهم في الاستفتاء. انظر: محمد سعيد حسين أمين. "دراسة وجيزة في النظم السياسية" ، دون دار نشر، دون سنة نشر، مصر، ص ٢٨٤ وما بعدها.

(٦) التقرير النهائي لانتخابات (١٥) كانون الأول (٢٠٠٥)، البعثة الدولية للانتخابات العراقية، المجلس النواب العراقي، ص ٢.

وإن كان هناك اتجاه يؤيد تحول العراق إلى الدوائر الانتخابية المتعددة لوجود اعتقاد بأن هذا التعدد يمكن أن يضمن حق الاقتراع المتساوي لجميع الناخبين الذين سيجدون أن دوائرهم الانتخابية تصل إلى مناطقهم الصغيرة، ما يدفعهم للتصويت، واختيار ممثلي حقيقيين لهم، يري اتجاه معارض، أن هذه الآلية فيها قدر كبير من المجازفة، كون هذا النظام –تعدد الدوائر- غير مجرب سابقًا، فضلاً عن قدرة الدوائر المتعددة على تعزيز نفوذ الزعامات المحلية وخصوصا القبلية منها[١].

ثانيا: تأثير نظام الدوائر المتعددة علي التمثيل الديمقراطي للناخبين

على الرغم من أهمية انتقال العراق من نظام التمثيل النسبي، الذي عدَّ كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، إلى دوائر متعددة تجسد شكلاً من أشكال النظام الأغلبية الذي يمنح المقاعد لمن يحصل على أعلى الأصوات، إلاّ أن لهذا النظام الأثر الواضح علي التمثيل الانتخابي، الذي ظهر جليّا منذ تطبيق هذا النظام في الدورات الانتخابية (٢٠١٠- ٢٠٢١).

ففي انتخابات ٢٠١٠، تم تعديل قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ ، إذ ألغيت المادة ١٥ منه وحل محلها "يتألف مجلس النواب من عدد من المقاعد بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة وفقًا لآخر إحصائية تقدمها وزارة التجارة على أن تكون المقاعد التعويضية من ضمنها بواقع (٥) من المقاعد التعويضية شرط أن لا تؤثر على نسبتها في حالة مشاركتها في القوائم الوطنية وكما يأتي: (المكون المسيحي خمسة مقاعد توزع على محافظات بغداد ونينوى وكركوك ودهوك وأربيل، المكون الأيزيدي مقعد واحد في محافظة نينوى، المكون الصابئي المندائي مقعد واحد في محافظة بغداد ، المكون الشبكي مقعد واحد في محافظة نينوى) وأبقى القانون على تعدد الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات[٢]، كما ألغيت المواد (٩ و ١٠ و ١١ و ١٦) وأصبح الترشيح بطريقة القائمة المفتوحة بدل المغلقة ولا يقل عدد المرشحين فيها عن ثلاثة ولا يزيد على ضعف المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، الأمر الذي أوجبته الكيانات السياسية لكي تحصد مزيد من الأصوات بزيادة عدد المرشحين بالضعف[٣]. أما الآلية فتعتمد آلية احتساب الأصوات على تقسيم مجموع أصوات القائمة على عدد مقاعد

---

(١) د. عبد العزيز عليوي العيساوي. "الانتخابات المبكرة: تحديات الانتقال إلى تعدد الدوائر الانتخابية " مصدر سابق، ص ٦.

(٢) جابر دخيل حمزة. "نظام الصوت الواحد غير المتحول والدوائر المتعددة ودورهم في المشهد السياسي: الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٢١ أنموذجا" مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، عدد ٦٨، ٢٠٢٣، ص ٥٥٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٥٨.

الدائرة، ثم القاسم الانتخابي لتحديد المقاعد المخصصة، ويتم توزيع المقاعد بحسب ترتيب المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات، مع ضمان تمثيل المرأة (ربع الفائزين)، وتمنح المقاعد الشاغرة للقوائم الفائزة بحسب نسب أصواتها، وتحصل القوائم الكبيرة على نسبة من المقاعد الشاغرة لتعزيز حضورها[١].

بينما في انتخابات ٢٠١٤. فلقد كانت الانتخابات البرلمانية العراقية لسنة ٢٠١٤ هي أول انتخابات برلمانية منذ الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١م وثالث انتخابات منذ عام ٢٠٠٣م تنافس فيها أكثر من ٢٧٧ حزبًا عراقيًا على ٣٢٨ مقعدًا في البرلمان العراقي وقد جرت الانتخابات في ٣٠/ ٢٠١٤/٤ م ، في ١٨ محافظة عراقية، إلا أن المحافظات الغربية ذات الأغلبية السنية شهدت تدهورًا أمنيًا بعد استقرار نسبي نتيجة الخطابات الطائفية المتبادلة، لاسيّما في ٢٠١٣. اندلعت احتجاجات واسعة ضد السلطة في الرمادي وصلاح الدين والموصل وكركوك وبغداد، متهمة الحكومة بالنهج الطائفي والمطالبة بإلغاء قانون اجتثاث البعث. تطورت الاحتجاجات إلى اشتباكات مسلحة بين القوات العراقية والمسلحين السنة في تلك المناطق [٢]، كل ذلك أدى ضعف الحكومة في السيطرة على المناطق المتمردة إلى تصاعد تهديدات تنظيم داعش وظهور أنشطة معادية للعملية الانتخابية من قبل مجموعات بعثية، مما حرم شرائح واسعة من المشاركة في الانتخابات [٣].

اعتماد الأحزاب لصيغة سانت ليغو المعدلة زاد من فرص القوائم الكبيرة في الفوز بمقاعد إضافية، على الرغم من أن بعض المرشحين في قوائم أخرى حصلوا على أصوات أعلى ولكنهم حُرموا من التمثيل الحقيقي. نتيجة لذلك، ارتفعت الدعوات لتبني نظام أكثر عدالة، مثل نظام الأغلبية، لكن هذا لم يتحقق واستمرت الأحزاب في تبني نفس الصيغة. بعد إعلان نتائج الانتخابات، ظهرت اتهامات بالتزوير، مما زاد الشكوك في نزاهة العملية الانتخابية وثقة الناخبين فيها. من جانبها، حاولت المفوضية تعزيز الثقة من خلال أستعمال بطاقات ناخب إلكترونية وتقنيات أخرى لمنع التزوير وضمان نزاهة الانتخابات[٤].

بينما في عام ٢٠١٨، فقد اعتمد النظام الانتخابي علي التمثيل النسبي و تعدد الدوائر الانتخابية، مع الإبقاء على صيغة سانت ليغو المعدل، فيما قرر

---

(١) المصدر السابق نفسه ، ص ٥٥٨.

(٢) عبد الوهاب القصاب . "انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٤ :التوقعات والآفاق" مقال منشور في سلسلة تحليلات سياسية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،٢٠١٤/٤،ص٧ .

(3) Ali, Ahmed. Iraq's 2014 National Elections. Institute for the Study of War, 2014., p.9.

(٤) جابر دخيل حمزة. "نظام الصوت الواحد غير المتحول والدوائر المتعددة ودورهم في المشهد السياسي: الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٢١ أنموذجا" مصدر سابق، ص ٥٦٢.

مجلس النواب بعد أن أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات جهوزيتها للاستخدام أجهزة التصويت و احتساب الأصوات الإلكترونية[١] .

لكن الواقع العملي أثبت عدم وجود شفافية أو ديمقراطية انتخابية في هذه الانتخابات، حيث شهد إعلان النتائج الأولية للانتخابات جدلاً واسعاً وتشككاً بسبب مزاعم التزوير من جهات داخلية وخارجية، مما دفع بالمطالبات بإعادة الفرز والعد اليدوي. زاد عدم فحص الأجهزة من شركة مختصة من الشكوك حول العملية الانتخابية. نتيجة لذلك، أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالانتخابات. وبعد التحقيق، تم تأكيد وجود تلاعب وتزوير، وأوصت اللجنة بتعيين قضاء للإشراف على المفوضية..[٢].

انتخابات ٢٠٢١:

أدّى النظام الانتخابي الجديد المتبع في الانتخابات النيابية العراقية ٢٠٢١ ونظام الدوائر المتعددة (تقسيم المحافظة الى عدة دوائر) دوراً مهماً وبارزاً في المشهد السياسي[٣]، فغير من أسلوب التحالفات السياسية، وبروز مقاعد برلمانية جديدة مثل (المستقلين والتشريعيين) وخسارة كبيرة للأحزاب والتحالفات، مما يلقي بظلاله على التوافقات والتحديات التي تشوب تشكيل الحكومة وعدم التوافق والجمود السياسي الذي تعيشه البلاد إلى يومنا هذا، ومن مخرجات قانون الانتخابات ٢٠٢١ أصبح العراق (٨٣) دائرة انتخابية بدلاً من (١٨) دائرة انتخابية كما في انتخابات ٢٠١٨[٤].

بموجب النظام الانتخابي الجديد، تمكّن المرشحون المستقلون من الترشح، مع تفضيل الدوائر الانتخابية الأصغر للمرشحين المحليين المعروفين أو الكيانات السياسية القادرة على تنفيذ حملات فعالة. على الرغم من أن حركة تشرين دفعت

---

(١) شارك فيها ٨٧ حزبا وائتلافا (٢٣ ائتلافا، و٤٥ حزب، و١٩ قائمة فردية)، تنافس فيها ٦٩٩٠ مرشحا (٤٩٧٩ ذكرا، ٢٠١١ أنثى) للتنافس على ٣٢٩ مقعدا (٣٢٠ مقعدا عامًا، ٩ للأقليات) . وبلغ عدد الناخبين الذين يمتلكون حق التصويت ٢٤.٣٤٩.٣٥٧ منهم ١٠ ملايين و٨٠٧ آلاف و ٢٤٨ ناخبا مسجلا بايومتريًا بما نسبته ٤٤%. فيما بلغ عدد مراكز الاقتراع ٨٩٥٩ مركز ضمت ٥٥٢٣٢ محطة اقتراع. بينما شارك ٣٣٤١٥ ١ مراقبا محلّيا فضلا عن (٩٦٣) مراقبا دولّيا. وتميزت هذه الانتخابات بضعف الإقبال وقلة نسبة المشاركين التي بلغت حسب الإحصاءات الرسمية أقل من ٤٥%، وهى النسبة الأقل على الإطلاق منذ إجراء أول انتخابات عامة في عام ٢٠٠٥م. انظر: باسل حسين. "نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها" ورقة بحثية منشورة في مركز الجزيرة للدراسات،٦/٢٨/ ٢٠١٨، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٨/٢٢ ، متاح علي الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/06/180628112900961.html

(٢) هند محمد عبدالجبار علي. "طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق وأثرها على الاندماج الوطني" مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ١٧، عدد ٥، ٢٠٢٤، ص ٤٦٦.

(٣) في المجموع، تنافس ٢٤٩،٣ مرشحاً، بينهم ٩٥١ امرأة (٣.٢٩ في المائة)، على ٣٢٩ مقعدا. انظر: انظر: الاتحاد الأوروبي. "بعثة مراقبة الانتخابات العراق ٢٠٢١ التقرير النهائي" ٢٠٢٢، ص ٥، https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eu_eom_iraq_2021_final_report_-_arabic.pdf

(٤) جابر دخيل حمزة. "نظام الصوت الواحد غير المتحول والدوائر المتعددة ودورهم في المشهد السياسي: الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٢١ أنموذجا"مصدر سابق، ص ٥٦٩.

نحو إجراء انتخابات مبكرة، فإن العديد من القوى التي تمثلها قاطعت الانتخابات[١]، إذ قامت أحزاب تشرين بمقاطعة الانتخابات بسبب اغتيالات وتهديدات ونقص الموارد، مع رفضهم إضفاء الشرعية على النظام الحالي، حيث قدمت ١٠ أحزاب منها ١٠٠ مرشح فقط، على الرغم من التأييد الشعبي لأفكارهم..[٢]

أدت الانتخابات الأخيرة إلى نتائج مغايرة عن سابقاتها، إذ أسهم النظام الانتخابي الجديد في ظهور أحزاب وقوى سياسية جديدة وزيادة عدد المرشحين المستقلين. على الرغم من ضمانات القانون بتمثيل أكثر واقعية، إلاّ أن نسبة المشاركة بلغت ٤٤% فقط، أقل من المتوقع مقارنة بحجم الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح. سجلت الانتخابات مشاركة ٢١ تحالفاً و١٠٨ أحزاب و٧٨٩ مرشحاً مستقلاً، إذ حصلت التحالفات على ١٣٨ مقعداً، الأحزاب على ١٤٨ مقعداً، والمستقلون على ٤٣ مقعدًا[٣].

خلاصة القول: على الرغم من أن تقسيم الدوائر الانتخابية إلى وحدات جغرافية صغيرة يُعدُّ من أحسن الأنظمة على أساس أنه يتميز بالدقة والعدالة لبساطته، هذا كما انه يؤدي في الوقت ذاته إلى سهولة التأكد من قدرات المرشح وعلاقته الاجتماعية التي يصعب إخفاؤها في مثل هذه الدوائر الانتخابية لصغرها، مما يؤدي إلى ضعف تأثير الأهواء السياسية على إرادة الناخب[٤]، إلاّ أن هذا التقسيم في الوقت ذاته يسهم في زيادة عدد النواب في البرلمان، الأمر الذي ينعكس سلبًا على أداء البرلمان لمهامه التشريعية والرقابية، فضلاً عن ازدياد الضغوط عليه[٥]. كما أن نظام الدوائر المتعددة يعمل على بروز الزعامات القبلية على الرغم من أن الدستور منح الجميع حق الترشيح والانتخاب بشكل متساوٍ، الاّ أن مخاوف مبكرة ظهرت من احتمال بروز دور الزعامات القبلية المؤثرة في مجتمعاتها المحلية؛ لأن الدوائر المتعددة تمنح الأشخاص المعروفي على المستوى المحلي فرصة أكبر للفوز.[٦] فضلاً عن صعود النواب الآحاد، إذ يوفر صغر حجم

---

(١) د. عبد العزيز عليوي العيساوي. "الانتخابات المبكرة: تحديات الانتقال إلى تعدد الدوائر الانتخابية " مصدر سابق، ص ٦.

(٢) يُنظر: الاتحاد الأوروبي. "بعثة مراقبة الانتخابات العراق ٢٠٢١ التقرير النهائي" مصدر سابق، ص ٩، ١٠.

(٣) يُنظر: موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. "انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١ - النتائج النهائية"، متاح علي الموقع الرسمي للمفوضية علي الرابط الآتي: https://ihec.iq/result2021/

(٤) أحمد بنيني. "الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر" أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ١٢٢.

(٥) شوقي يعيش تمام. " آليات تقسيم الدوائر الانتخابية (دراسة تأصيلية مقارنة)"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، العدد رقم ٥، جوان ٢٠١٢، الجزائر، ص ١٨٠.

(٦) د. عبد العزيز عليوي العيساوي. "الانتخابات المبكرة: تحديات الانتقال إلى تعدد الدوائر الانتخابية "مصدر سابق، ص ٨.

الدائرة الانتخابية فرصة وأن كان على نطاق محدود للمستقلين المعروفي في مناطقهم الانتخابية للفوز بمقاعد برلمانية دون أن يكونوا ضمن كتل حزبية، وهذه الحالة وإن كانت تمثل نقطة إيجابية من حيث تغيير الوجوه، والتقليل من سطوة القوى التقليدية، إلاّ أنها من جانب آخر قد تمثل سببًا لكثرة الجدل والخلاف والتعطيل للرقابة والتشريع داخل مجلس النواب[١]. ولهذا وانطلاقا مما سبق بيانه فان جدية الانتخابات ونزاهتها تقتضي ضرورة أن لا يكون تقسيم الدوائر على وحدات صغيرة جدا مما يؤدي إلى كثرة النواب في البرلمان والتأثير السلبي على عملهم.

ثالثا: الحلول والمقترحات

قبل الحديث عن الحلول والمقترحات للنظام الانتخابي في العراق، لا بُدَّ من ملاحظة طبيعة المجتمع العراقي، يُعدُّ المجتمع العراقي، مجتمعًا متعدد الطوائف والاعراق، لذا قد تضم المحافظة الواحدة أو الدائرة الواحدة أكثر من لون أو طائفة أو عرق. لذلك علي المشرع أن يدرس طبيعة المجتمع جيدا ًقبل وضع النظام الانتخابي المناسب له. وهذا ينطبق إلى حد ما على الحالة العراقية[٢].

إذ تتراوح نسبة العرب بين ٧٥ -٨٠ % ونسبة الأكراد بين ١٥-٢٠ % و ٥% مكونات أخرى، وينقسم العرب أيضا ًعلى شيعة وسُنة، ويبلغ عدد الشيعة حوالي ٦٤-٦٩ % أما العرب السُنة فيبلغ عددهم حوالي ٣٤ %.[٣] فضلاً عن العديد من المكونات الأخرى وهي (التركمان، المسيح، اليهود، اليزيديين، الشبك، الصابئة، الشرك) كما يوجد تنوع لغوي يتمثل في (العربية، الكردية، التركمانية، السريانية، الأرمينية، المندائية، واليهودية)[٤]، لذا لا بُدَّ من إيجاد نظام انتخابي يتوافق مع هذه الاختلافات والتعددية.

---

(١) د. عبد العزيز عليوي العيساوي. "الانتخابات المبكرة: تحديات الانتقال إلى تعدد الدوائر الانتخابية " مصدر سابق، ص ٩.

(2) Abbas, Ayead Khdhr. "The impact of the electoral system on parliamentary representation in Iraq." TIKRIT UNIVERSITY JOURNAL FOR RIGHTS 7.2/2 (2022)., p. 1232.

(3) Hanna, B. (2005). Iraq, the social classes and revolutionary movements in the Ottoman era until the establishment of the republic, part 1, translated by Afif Al-Razzaz, Iraq, 2005. Salah Jabir Saddam, Federalism and Conflict in Iraq, the Magazine of the Message of Rights, Vol. 4, No. 2, pp. 147-157.

(4) Abbas, Ayead Khdhr. "The impact of the electoral system on parliamentary representation in Iraq." op. cit., p. 1232.

١ – الأنظمة المختلطة:

الأنظمة المختلطة[١] يوصفها حلاً للانتخابات العراقية تبلغ نسبة السكان في العراق بحسب إحصائيات وزارة التخطيط لعام ٢٠١٨ حوالي (١٢٤١٨٢,٣٨) مليون نسمة، ويتكون من ١٨ محافظة منها (١٣٠) قضاء، ويضم هذا القضاء (٣٩٤) قضاء مع قضاء (وزارة التخطيط العراقية)، إذ تتعدد المكونات الاجتماعية في هذه المحافظات وتختلط أحيانا ً في الوحدات الإدارية، وتوجد مجموعتان:

الأولى: المحافظات ذات الأغلبية المتجانسة: في جنوب العراق غالبية السكان من العرب الشيعة الذين يعيشون في محافظات (ذي قار - كربلاء - النجف - ميسان - القادسية - المثنى - واسط)، وفي الغرب (الأنبار) والتي يسكنها العرب السنة ولكن في الشمال الأغلبية المتجانسة هي من الأكراد (دهوك - أربيل- السليمانية) .

الثانية: المحافظات ذات المكونات المختلطة: في هذه المجموعة لا يوجد تجانس اجتماعي بالمحافظات مختلطة حيث يوجد فيها أكثر من مكون وهذه المحافظات هي (بغداد - الموصل - ديالى - كركوك - صلاح الدين - بابل).

لذلك سنطبق على هاتين المجموعتين نوعين من الأنظمة الانتخابية، الوحدات الإدارية التي تقع في المجموعة الأولى (المحافظات ذات الأغلبية المتجانسة) والتي تتميز بالتجانس الاجتماعي الذي يطبق فيه نظام انتخاب الأغلبية الفردية من حيث عدد السكان، أي أنه يتم منح المحافظة عدد من المقاعد يتناسب مع عدد سكانها، ويتم توزيع هذه المقاعد على دوائر أصغر وأحيانا يكون هناك عدد سكاني هذه المناطق، يكفي لتخصيص الدائرة الانتخابية لدى مقعد يتناسب مع النص الدستوري الذي يعطي مقعدا ً لكل (١٠٠,٠٠٠ نسمة) وفقًا للدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥، وفي حال لم نصل إلى هذا العدد تدمج أكثر من وحدة إدارية سواء أكانت (قضاء أم قضاء) وتصبح دائرة انتخابية تحقيق العدالة الانتخابية بين الدوائر الانتخابية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين من حيث علاقة الكثافة السكانية بالأصوات اللازمة لفوز المرشح، ويفوز بالمقعد البرلماني من يحصل على أغلبية الأصوات في تلك المنطقة وفقاً لنظام الأغلبية الفردية. ويسري ذلك على المحافظات ذات الأغلبية المتجانسة (ذي قار - كربلاء - النجف - ميسان - القادسية - المثنى - واسط - الأنبار - دهوك - أربيل- السليمانية) وأن تطبيق

---

(١) وهي الأنظمة التي تجمع بين نظامين في عملية انتخابية واحدة أي أن النظام الأغلبي يتبع فضلاً عن نظام التمثيل النسبي ويستطيع الناخب هنا أن يصوت لمرشحه المفضل فضلاً عن الحزب الذي يفضله. يُنظر:

Shugart, Matthew S. "'Extreme'electoral systems and the appeal of the mixed-member alternative." Mixed-member electoral systems: The best of both worlds (2001): 25-51.

نظام الأغلبية الفردية يعود إلى وجود مكون متجانس، ولذلك نبتعد كثيراً عن قمع المكونات الأخرى وعدم تمثيلها[١].

أما المجموعة الثانية والتي تتعلق بمحافظات المكونات المختلفة(الخليط) فيمكن أستعمال نظام التمثيل النسبي على مستوى الدائرة الانتخابية (المحافظة) والتمثيل النسبي الكامل على المستوى الوطني لتوزيع الأصوات المتبقية والمقاعد الشاغرة[٢] ويمكن تطبيق هذا النظام على محافظات المجموعة الثانية (بغداد - الموصل - ديالى - كركوك - صلاح الدين - بابل)؛ لأن هذه المحافظات هي محافظات مختلفة من حيث التنوع الديني والطائفي وحتى الجانب القومي، فمثلا محافظة ديالى، كركوك الموصل، أبرز القوميات والمذاهب فيها (العرب (السُّنة - الشيعة)، الأكراد، المسيح، الصابئة). وهكذا هو الحال في كركوك، لذلك من الصعب تطبيق نظام الأغلبية الفردية في المحافظات ذات المكونات المختلطة؛ لأنه سيؤثر على توازن التمثيل في البرلمان، ويمكن أن يحرم العديد من المكونات من التمثيل[٣].

٢ - النظام النسبي مع قوائم مفتوحة:

يعتمد هذا النظام على التمثيل النسبي بشكل كامل، لكنه يتيح للناخبين حرية اختيار المرشحين من داخل القوائم الحزبية، مما يمنحهم قدرة أكبر على التأثير في النتائج.

ومن خلال هذا المقترح، يمكن تقسيم العراق على دوائر انتخابية كبيرة أو متوسطة الحجم. ويتم انتخاب الممثلين على أساس نظام التمثيل النسبي، إذ يتم توزيع المقاعد على أساس النسبة المئوية للأصوات التي تحصل عليها كل قائمة حزبية. وبدلاً من التصويت لقائمة حزبية مغلقة، يُسمح للناخبين بالتصويت لمرشح معين ضمن القائمة التي يفضلونها. وهذا يعني أن الناخبين يمكنهم التأثير على ترتيب المرشحين داخل القائمة بناءً على عدد الأصوات التي يحصل عليها كل مرشح. تتم آلية التوزيع بعد فرز الأصوات بين القوائم، بناءً على النسبة المئوية للأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، ثم يتم تخصيص المقاعد داخل كل قائمة

---

(1) yahya Hadia, Ahmed. "Legal Mechanisms for Distributing Iraqi Parliamentary Seats, Post 2003: A Suggested Model for Iraq.",op. cit., p. 1233.

(2) Nazih, R. (2012). Political systems, modern book foundation. Lebanon. pp. 100-102.

(3) yahya Hadia, Ahmed. "Legal Mechanisms for Distributing Iraqi Parliamentary Seats, Post 2003: A Suggested Model for Iraq.", op. cit., 1234.

بناءً على عدد الأصوات التي يحصل عليها كل مرشح. يسمح هذا النظام بتمثيل متوازن لمختلف المجموعات السياسية والاجتماعية، كما يعزز الديمقراطية الداخلية للحزب من خلال تمكين الناخبين من تحديد المرشحين الأكثر شعبية داخل القوائم. ومن فوائد هذا النظام أنه يعزز الشفافية والديمقراطية ويمنح الناخبين نفوذاً أكبر في تحديد من يمثلهم، كما يقلل من هيمنة زعماء الأحزاب في اختيار المرشحين، ويضمن تمثيلاً أفضل للمناطق المختلفة والتنوع الاجتماعي.

الخاتمة:

بعد استعراض وتحليل الأنظمة الانتخابية في العراق يتبين لنا أن نظام الدائرة الواحدة ونظام الدوائر المتعددة قد أثرا بشكل كبير فعلى الرغم من أن الديمقراطية في البلاد، مع تباين في قدرتهما على تحقيق العدالة الانتخابية والتمثيل السياسي العادل. فعلى الرغم من أن نظام الدائرة الواحدة أسهم في تعزيز مشاركة الأحزاب الكبيرة، إلاّ أنه قلّص فرص المستقلين والأحزاب الصغيرة، مما أدى إلى تراجع التعددية السياسية. ومن جانب أخر ، أسهم نظام الدوائر المتعددة في تحسين التمثيل المحلي، إلاّ أنه أثار تحديات أخرى تتعلق بالنفوذ القبلي والطائفي.

أولا : النتائج :

١- أظهر البحث أن نظام الدائرة الواحدة أسهم في تعزيز نفوذ الأحزاب الكبيرة على حساب المستقلين والأحزاب الصغيرة، مما أدى إلى إضعاف التعددية السياسية.

٢- كما تبين أن الأنظمة الانتخابية في العراق، ولاسيّما نظام الدائرة الواحدة، تسببت في توزيع غير عادل للأصوات، مما أدى إلى تهميش بعض الفئات والمناطق.

٣- أسهمت الأنظمة الانتخابية الحالية في تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية، مما أثر سلباً على استقرار النظام السياسي.

٤- شهدت الانتخابات التي أعقبت عام ٢٠٠٣ شكوكاً كبيرة حول نزاهتها، خاصة مع ظهور اتهامات بالتزوير وانعدام الثقة في النظام الانتخابي.

ثانياً : المقترحات :

١- ضرورة إصلاح النظام الانتخابي، من خلال مراجعة الأنظمة الانتخابية الحالية واعتماد نظام مختلط يجمع بين مزايا نظام الدائرة الواحدة ونظام الدوائر المتعددة لتحقيق التوازن بين التمثيل العادل والاستقرار السياسي.

٢- وضع آليات لزيادة الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية، مثل تعزيز استعمال التكنولوجيا الحديثة والمراقبة المستقلة للانتخابات.

٣- ضرورة وضع سياسات انتخابية تقلل من تأثير الانقسامات الطائفية والعرقية، وتعزز الوحدة الوطنية من خلال التمثيل العادل لجميع المكونات.
٤- تصميم آليات انتخابية تمنح المستقلين والأحزاب الصغيرة فرصة أفضل للفوز بالمقاعد، مما يعزز التعددية السياسية ويحد من هيمنة الأحزاب الكبيرة.
٥- رفع الوعي الانتخابي بين المواطنين حول أهمية المشاركة السياسية ودورها في تعزيز الديمقراطية، لضمان مشاركة أوسع وأكثر فعالية في الانتخابات.

قائمة المرجع:

أولا: المراجع العربية

المراجع الرئيسة:

١- إسماعيل الغزال. "الدساتير والمؤسسات السياسية" مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٩٧.
٢- تاتيانا غروندلر. " الجمهورية الفرنسية وحدة واحدة وغير قابلة للتجزئة "، مجلة القانون وعلم السياسة- ترجمة: محمد عرب صاصيلا- الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، العدد ٢، لبنان،٢٠٠٧.
٣- سعيد تيم. "النظام السياسي الإسرائيلي"، الطبعة الأولى، دار الجيل، لبنان، ١٩٨٩.
٤- سيف حيدر الحسيني. "الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية: من النكوص إلى الانبعاث " مركز الرافدين للحوار، بيروت، ط ١، ٢٠٢٣.
٥- شاكر ظريف. "جدلية العلاقات بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر." بدون ناشر، ٢٠١٥.
٦- صالح ياسر وآخرون." تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي" مؤسسة فريدريش ايبرت، عمّان، ٢٠١٢.
٧- علاء حسين الرهيمي. " المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل"، دار الكتب العراقية، بيروت، ٢٠١٠.
٨- علاء محمد مطر. "الديمقراطية وحقوق الإنسان" بدون ناشر، ط ٢، ٢٠١٩.
٩- عمار صالح البهادلي. "نظام التمثيل النسبي في العراق ٢٠٠٥-٢٠١٨ دراسة تقويمية" انكي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٠.
١٠- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١.
١١- محمد المساري." النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية" العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩.
١٢- نزار توفيق حسو." الصراع على السلطة في العراق الملكي" مكتبة الكندي، بغداد، ١٩٨٤.

المراجع المتخصصة:

١- الاتحاد الأوروبي. "بعثة مراقبة الانتخابات العراق ٢٠٢١ التقرير النهائي" ٢٠٢٢.
٢- أحمد إبراهيم أحمد عطية خليل. "دور الدولة والأحزاب في التنشئة والثقافة السياسية " مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، عدد ٤٥ ، إبريل ٢٠٢٤.

٣- أحمد بنيني. "الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر" أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٤- أحمد هاشم جواد. "الآليات القانونية والسياسية لتحسين أداء السلطة التشريعية في العراق (عقد انتخابي)" مجلة حمورابي مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، العدد (٣٨) السنة التاسعة، ٢٠٢١ .

٥- إرواء فخري عبد اللطيف. "مبادئ النظام الانتخابي في العراق لعام ٢٠١٠" مجلة جامعة تكريت للحقوق، مجلد ٢، عدد ٥، ٢٠١٠.

٦- ألان وول، أندرو إليس، أيمن أيوب، كارل دنداس، جورام روكامبي، سارا ستينو. "أشكال الإدارة الانتخابية دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات" ترجمة أيمن أيوب، سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،(IDEA International)، ٢٠٠٦.

٧- أنور سعيد الحيدري. "المحافظات العراقية.. نحو انتخابات ثانية" مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، بغداد، العدد الثاني، شباط، ٢٠٠٩.

٨- باسل حسين. "نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها" ورقة بحثية منشورة في مركز الجزيرة للدراسات،٦/٢٨/ ٢٠١٨، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٨/٢٢ ، متاح علي الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/06/180628112900961.html

٩- جابر دخيل حمزة. "نظام الصوت الواحد غير المتحول والدوائر المتعددة ودورهم في المشهد السياسي: الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٢١ إنموذجا" مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، عدد ٦٨، ٢٠٢٣.

١٠- حازم عبد الحميد النعيمي. "إشكاليات النظام الانتخابي وانعكاسه علي تركيبة النظام السياسي في العراق" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، عدد ٢٨، ٢٠٠٩.

١١- حازم عبدالحميد النعيمي. " إشكالية النظام الانتخابي وانعكاسه على تركيبة النظام السياسي في العراق" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد ٢٨ ، ٢٠٠٩ .

١٢- حامد الجبوري. "عصر البكر وصدا" مذكرات حامد الجبوري، منشورات الجزيرة، قطر، بلا تاريخ.

١٣- حسن العلوي. " الشيعة و الدولة القومية في العراق"، منشورات CEDI، فرنسا، ١٩٨٩.

١٤- الدورة الثانية لمنتدي حقوق الإنسان والدمقراطية وسيادة القانون، بعنوان: "البرلمانات ودورها كرافعة للنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، ١٥-٢٠١٩/٣/٢٢.
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g19/007/45/pdf/g1900745.pdf

١٥- شوقي يعيش تمام. " آليات تقسيم الدوائر الانتخابية (دراسة تأصيلية مقارنة)"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، العدد رقم ٥، جوان ٢٠١٢.

١٦- عبد العزيز عليوي العيساوي. "الانتخابات المبكرة: تحديات الانتقال إلى تعدد الدوائر الانتخابية " سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢١.

١٧- عبد العزيز عليوي العيساوي." نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣" مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣.

١٨- عبد الوهاب القصاب . "انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٤ :التوقعات والآفاق" مقال منشور في سلسلة تحليلات سياسية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٤.

١٩- علاء إبراهيم محمود الحسيني. "إصلاح تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق" مقالة منشورة علي موقع، شبكة النبأ المعلوماتية، بتاريخ، ١٦ كانون الثاني ٢٠١٩، تم الدخول في، ٢٠٢٤/٨/١٤، متاح علي الرابط التالي، https://annabaa.org/arabic/rights/17956

٢٠- عمر وهيب ياسين مشكلة كركوك أنموذج القضية المناطق المتنازع بها في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٢١- فاطمة حسين سلومي. "الانتخابات البرلمانية العراقية (٢٠٠٣-٢٠١٠)" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٠) ، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.

٢٢- القرار : ١٥/اتحادية/٢٠٠٦ (عدم دستورية) المتعلق بعدم دستورية المادة (١٥/ثانياً) من قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ لمخالفته المادة (٤٩) من الدستور.

٢٣- كريم السيد أحمد عبد الرازق. "دور البرلمانات في دعم التطور الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة: الدروس المستفادة لمجلس النواب المصري (٢٠٢٠-٢٠١٥)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مجلد ٥، عدد ١٠، يوليو ٢٠٢٠.

٢٤- المادة (٣) من القسم الثالث من الأمر رقم ٩٦ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة قانون الانتخابات المصدق عليه في ٢٠٠٤/٦/١٥.

٢٥- المادة (٤٩) من الدستور العراقي الدائم لعام (٢٠٠٥).

٢٦- مجموعة باحثين. "أشكال النظم الانتخابية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات"، تعريب: أيمن أبوب، السويد، ٢٠٠٧.

٢٧- محمد حسام علي. "مفهوم الأمن الديمقراطي وأثره في استقرار النظام السياسي - العراق إنموذجًا" مجلة دراسات دولية، العراق، عدد ٩٤، ٢٠٢٣.

٢٨- محمود إبراهيم. "النظام الانتخابي وفلسفة التمثيل النيابي" المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مصر، تاريخ النشر، ٢٠٢٤/٢/٢٢، تاريخ الدخول، ٢٠٢٤/٨/١٢، متاح على الموقع الرسمي علي الرابط التالي، https://ecss.com.eg/43751

٢٩- محمود سامي. " تعديل الدوائر الإنتخابية هل هو ضرورة قانونية أم ضرورة سياسية "، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مجلد ٢٢، العدد الأول، مارس ١٩٩٨.

٣٠- مروة عبد المنعم بكر. "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراق" مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مجلد ٢٣، عدد ٢ ، إبريل ٢٠٢٢.

٣١- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. "العدالة الانتخابية: لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات" ٢٠١٢.
https://www.idea.int/sites/default/files/electoral-justice-handbook-AR-overview.pdf

٣٢- مؤسسة النور الجامعة. "تقييم الاطار القانوني لانتخابات مجالس المحافظات في العراق في ضوء المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية" ٢٠١٩. https://cnxus.org/ps/the-iraqi-knowledge-sharing-platform/ar/،

٣٣- نبيل أيت شعلال. "النظام القانوني للدوائر الانتخابية" رسالة دكتوراه، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ٢٠١٩.

٣٤- نبيل سلامه سليم عسراوي. "النظم الانتخابية وأثرها على حقوق وحريات الأفراد" رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس/فلسطين ١٤٣٦/ هـ ٢٠١٤ م.

٣٥- نديم عيسى الجابري. " فكرة الجمهورية في العراق" مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، بغداد، ٢٠١٣.

٣٦- هند محمد عبد الجبار. "طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق وأثرها على الاندماج الوطني" مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة - كلية القانون، مجلد ١٧، عدد ٥٨، ٢٠٢٤.

٣٧- وليد قاسم. "أثر نظم الانتخاب التفضيلية على تحقيق الاعتدال" مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد ٢٣، عدد ٤ ، ٢٠٢٢.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Abbas, Ayead Khdhr" .The impact of the electoral system on parliamentary representation in Iraq ".TIKRIT UNIVERSITY JOURNAL FOR RIGHTS 7.2/2 (2022).

2- Ali, Ahmed. Iraq's 2014 National Elections. Institute for the Study of War, 2014.

3- Blais, André" .WHAT AFFECTS VOTER TURNOUT ".؟Annu. Rev. Polit. Sci 9 (2006).

4- Devra C. Moehler, and Staffan I. Lindberg " ، Narrowing the Legitimacy Gap: Turnovers as a Cause of Democratic Consolidation ،" The Journal of Politics, Vol. 71, No. 4, October 2009.

5- Dolenec, Danijela, and Daniela Širinić" .Green flash in the Croatian pan: Green party survival in post-socialist Europe ".East European Politics and Societies 31.4 (2017).

6- Farrell, David M., and Richard Sinnott" .The electoral system ".Politics in the Republic of Ireland. Routledge, 2017.

7- Hanna, B. (2005). Iraq, the social classes and revolutionary movements in the Ottoman era until the establishment of the republic, part 1, translated by Afif Al-Razzaz, Iraq, 2005. Salah Jabir Saddam, Federalism and Conflict in Iraq, the Magazine of the Message of Rights, Vol. 4, No. 2.

8- Hiltermann, Joost R" .Elections and Constitution Writing in Iraq, 2005 ".Middle East at the Crossroads (2006).

9- Nazih, R. (2012). Political systems, modern book foundation. Lebanon.

10- Shugart, Matthew S‘" .Extreme’electoral systems and the appeal of the mixed-member alternative ".Mixed-member electoral systems: The best of both worlds (2001):